الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٣٥
المعقودة يوم الخميس
١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الخامسة والثلاثين

الرئيس : السيد مونجبي (بنن)

المحتويات

البند ٩٨ من جدول الأعمال: العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية (تابع)

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية (تابع)

البند ١٠١ من جدول الأعمال: تقديم المساعدة الدولية من أجل الانعاش الاقتصادي لأنغولا (تابع)

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: تقديم المساعدة لتعمير وتنمية السلفادور (تابع)

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: التعاون والمساعدة الدوليان لتخفيف حدة آثار الحرب في كرواتيا وتيسير انعاشها (تابع)

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها (تابع)

البند ١٦٩ من جدول الأعمال: تقديم المساعدة الاقتصادية الى الدول المتضررة من جراء تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) (تابع)

البند ١٧١ من جدول الأعمال: تقديم مساعدة طارئة من أجل الانعاش الاجتماعي - الاقتصادي في رواندا (تابع)

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى Chief of: the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr. GENERAL
A/C.2/48/SR.35
11 March 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠

البند ٩٨ من جدول الأعمال: العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية (تابع) (A/48/219-E/1993/97 و Add.1، و A/48/552، و A/C.2/48/4 و 6)

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية (تابع) (A/48/272-S/26108، و A/48/308-S/26295، و A/48/319، و 320، و 392 و Corr.1، و A/48/396-S/26440، و A/48/405، و 434 و 453 و 504 و 552 و 564؛ A/C.2/48/6)

البند ١٠١ من جدول الأعمال: تقديم المساعدة الدولية من أجل الانعاش الاقتصادي لأنغولا (تابع) (A/48/473 و 564)

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: تقديم المساعدة لتعمير وتنمية السلفادور (تابع) (A/48/310)

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: التعاون والمساعدة الدوليان لتخفيف حدة آثار الحرب في كرواتيا وتيسير انعاشها (تابع) (A/48/215 و 401، و A/48/490-S/26565، و A/48/534)

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها (تابع) (A/48/218، و A/48/353-S/26372، و A/48/406)

البند ١٦٩ من جدول الأعمال: تقديم المساعدة الاقتصادية الى الدول المتضررة من جراء تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) (تابع) (A/48/239، و A/48/573-S/26705)

البند ١٧١ من جدول الأعمال: تقديم مساعدة طارئة من أجل الانعاش الاجتماعي - الاقتصادي في رواندا (تابع) (A/48/241)

١ - السيد فاندونيم "مبيندا" (أنغولا): قال إن آلاف الأشخاص قد قتلوا أو جرحوا وحوالي ٣ ملايين شخص قد شردوا منذ أن استأنفت منظمة الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا يونيتا القتال في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢. إلا أن الحكومة الأنغولية بدأت، رغم صعوبة الأوضاع، بتنفيذ برنامج بعيد الآثر من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يهدف الى تقديم الإغاثة في حالة الطوارئ للقطاعات السكانية الأكثر

(السيد فاندونيم "مبيندا"، أنغولا)

تأثرا والى التعجيل من الأنشطة الاقتصادية. وذكر أن الحكومة وافقت كذلك على التدابير الخاصة بالتكييف الهيكلي بما فيها هبوط قيمة العملة سعيا منها لتعزيز انعاش القطاعات الاقتصادية الرئيسية.

٢ - وقال إن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في أنغولا قد ازدادت سوءا بسبب الجفاف، والمجاعة والحرب التي تعيث بالمنطقتين الوسطى والجنوبية فسادا. ومن الضرورة بمكان أن يواصل المجتمع الدولي بذل جهوده من أجل مساعدة أنغولا على انعاش اقتصادها. وأضاف أن حكومته تغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتنانها للمساعدات العديدة الأشكال التي قدمتها مختلف الحكومات والمنظمات والوكالات المختصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. كما أنها تشيد مع الإجلال بأولئك الذين فقدوا أرواحهم خلال الاضطلاع بجهودهم الإنسانية في أنغولا. إلا أنه يتعين الشروع في نقل المساعدة الدولية المقدمة الى أنغولا من المرحلة الإنسانية الخالصة الى مرحلة تشمل إعادة التأهيل والتنمية بغية التوصل الى نتائج بعيدة الأمد.

٣ - وأكد أن حكومة أنغولا ومنظمة يونيتا تلتقيان مجددا وجها لوجه برعاية الأمم المتحدة، وأعرب عن أمله في أن يسود السلام أخيرا.

٤ - السيد أوزولينس (منظمة الصحة العالمية): قدم تقريرا عما أحرز من تقدم في تنفيذ البرنامج الدولي للآثار الصحية لحادثة تشيرنوبيل، وقال إن هذا البرنامج هو نتيجة لتضافر الجهود التي بذلتها بيلاروس والاتحاد الروسي وأوكرانيا بصفتها الدول المتضررة، ومنظمة الصحة العالمية وعدد من البلدان والمنظمات الأخرى، والذي تم تمويله حصرا عن طريق التبرعات، وهو يركز على المسائل الصحية ذات الأولوية العليا مثل: سرطان الدم وأمراض الدم ذات الصلة، وأمراض منتقاة للغدة الدرقية، وعطب الدماغ الناتج من التعرض لها قبل الولادة وادارة سجلات الأمراض السارية. وأعلن أنه يجري تنفيذ مشاريع رائدة في كل مجال من هذه المجالات. وإن الاخصائيون يقومون بفحص آلاف الأشخاص، كبارا وصغارا على السواء، وأن منظمة الصحة العالمية ساعدت في هذا الجهد من خلال تقديمها المعدات وتنظيم الآلات، وأدوات التشخيص والخبراء الدوليين وتدريب الاخصائيين.

٥ - وقال إن معالجة حالة سرطان الغدة الدرقية ما زالت تحظى بأهمية خاصة، ولا سيما في بيلاروس. ولقد أكد اجتماع لخبراء عقد في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ في كييف ظهور زيادة ملموسة في حالات سرطان الغدة الدرقية لدى الأطفال في بيلاروس، وعلى نطاق أصغر في أوكرانيا؛ كما زادت هذه الحالات لدى الكبار. وما انفك العلماء يفتشون عن أجوبة للغز الكامن وراء التنوع الواسع في حالات سريان سرطان الغدة الدرقية من بلد الى آخر ومن منطقة الى أخرى. ويرون أن الحاجة تدعو الى اجراء دراسة طويلة الأمد للأمراض السارية لدى الأطفال المعرضين للأيودين الاشعاعي.

(السيد أوزولينس)

٦ - وأضاف أنه تم وضع البرنامج الدولي على أساس بقائه قيد التنفيذ بضعة عقود من الزمان. وهدفه الرئيسي هو التخفيف مما خلفه الحادث من عواقب أثرت على الصحة العامة، من خلال مساعدة السلطات الصحية في البلدان المتأثرة وتزويدها بالمعدات والتدريب، ومشورة الخبراء وتبادل المعلومات. وأعلن أن الهدف الثاني للبرنامج هو دمج الخبرات المكتسبة، على نحو يساعد على تحسين التهيؤ للمستقبل. وأعلن أن الدعم المالي المحدود المتوافر للمرحلة الرائدة سوف يستنفد في أواسط ١٩٩٤، ولكن من المؤكد أن الحاجة الى مواصلة هذا البرنامج ستبقى قائمة. ومن المستلزم مواصلة وتوسيع المشاريع الخاصة بالغدة الدرقية وعلم أمراض الدم، والاضطرابات الدماغية الناشئة، وتوحيد قياس تسجيل البيانات والمعلومات. وبالاضافة الى ذلك، فإن اجراء دراسة طويلة الأمد لحالة مرض السرطان الساري للغدة الدرقية في المناطق المتأثرة تحتل موضع الأولوية. كما أن الحاجة تدعو الى الاضطلاع بأنشطة جديدة، من بينها فحص وعلاج الأشخاص الذين تأثروا بالعواقب المباشرة للحادث، وتحديد أثرها النفسي - الاجتماعي والتخفيف منه، والآثار الوراثية وإعادة تمثيل دفعات الاشعاع. وأكد أن المعارف والخبرات المكتسبة من مرحلة ما بعد تشيرنوبيل ستعود بالفائدة على المجتمع الدولي بكامله. وأن الدراسات الصحية ستشكل اسهاما أساسيا في تقييم مجمل الآثار التي خلفها الحادث، مما يتيح الفرصة أمام وضع استعدادات واقعية لحالات الطوارئ ومخططات للاستجابة فيما لو طرأت مثل هذه الحوادث في المستقبل. وهي تقدم أيضا اضافة فريدة من نوعها الى مجموعة المعارف الخاصة بالمخاطر الناجمة عن الأنشطة التي تشمل التعرض الى الاشعاع، مما يحسن من اجراء مقارنات بين مخاطر مختلف أشكال انتاج الطاقة.

٧ - السيد أشاريا (نيبال): علق على العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، فقال بينما أن الدول المتقدمة تتكبد بشكل عام خسائر مادية جسيمة، ونسبيا خسائر أقل في الأرواح فإن الوضع في البلدان النامية على نقيض ذلك. بيد أن معاناة الباقين على قيد الحياة في الحالتين متماثلة.

٨ - وقال إن مواصلة الانتقال من الإغاثة الى إعادة التأهيل والتنمية يجب أن تكون جزءا من أي استراتيجية توضع للتخفيف من عواقب الكوارث الطبيعية. وقد أنقذت مساعدات الإغاثة بالفعل حياة العديدين، غير أنه يجب أن تقترن عملية الإغاثة بعملية إعادة التأهيل والتنمية مباشرة. وطبقا لذلك، يجب إدخال بعض المرونة في البرامج القطرية للوكالات التنفيذية للأمم المتحدة. وإن أهم قضية يجب النظر فيها في المؤتمر العالمي المعني للتخفيف من الكوارث الطبيعية القادم هي وضع استراتيجية إنمائية مناسبة.

٩ - وأضاف أن تقرير الأمين العام بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ (A/48/536) يشير الى أن منظومة الأمم المتحدة مهيأة تماما لتوفير الانذار المبكر، وتقييم الاحتياجات وإعداد النداءات وتنفيذ أنشطة الإغاثة. إلا أنه يتوجب نقل مزيد من مثل هذه التكنولوجيا والمعارف الى البلـــدان

(السيد أشاريا، نيبال)

النامية. وأوضح أن نيبال شهدت في عام ١٩٩٣ أسوأ فيضانات وانهيارات أرضية في تاريخها. وخسر آلاف الأشخاص منازلهم ومصادر رزقهم ولحق ضرر هائل بالهيكل الأساسي. وأضاف أن ذلك وسيلة تذكير حادة بأن نيبال، البلد المعرض للكوارث الطبيعية، لا تملك حتى الامكانيات الأساسية الأكثر ضرورة في مجالات مثل تحديد مواقع الخطر على الخريطة وتقييم المخاطر.

١٠ - وأعلن أن انشاء ادارة الشؤون الإنسانية، أدى الى تحسين عملية التنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة، ولكن ما زالت توجد أمور كثيرة يتعين تحقيقها. واختتم بيانه قائلا إنه ينبغي، كما شددت عليه الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين، ايلاء أقل البلدان نموا، والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية النامية انتباها خاصا ووضع مشاكلها الخاصة في الاعتبار لدى اتخاذ أي قرار بشأن أي خطة عمل يجري تصميمها في سياق العقد.

١١ - السيد بيترز (مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين): قال إن مستوى العمليات التي يضطلع بها المكتب وما تركز عليه يتغيران من حالة الى أخرى. ففي كرواتيا، مثلا، يتولى المكتب مسؤولية الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتقديم الإغاثة الى اللاجئين والمشردين داخليا. ومن جهة أخرى ونتيجة لتجدد القتال في أنغولا، فإن أنشطته الخاصة بالعودة الطوعية الى الوطن قد تقلصت، وأوضح أن احتمالات العودة الطوعية هي أفضل حالا الى حد ما في أفغانستان حيث تقدم المساعدة للأشخاص المستعدين للعودة الى الوطن رغم الحالة غير المستقرة فيه، وذلك من خلال برامج إعانات للعودة الى الوطن مركزها باكستان وايران. وقد ركزت أنشطة هذا البرنامج في أفغانستان على إعادة التأهيل على نحو يسمح للمجتمعات المحلية استيعاب المشردين داخليا وما يقدر بستة ملايين لاجئ. وحدثت حالة أكثر تألقا في السلفادور حيث انتهت جميع العمليات الرئيسية للعودة الى الوطن وغدا الانتباه يتركز حاليا على التوطين المحلي للاجئين وإعادة ادماج السكان العائدين.

١٢ - وفي مجال عملية البحث عن حلول لهذه المشاكل التي تواجهها تلك البلدان، توضحت ثلاث نقاط أساسية. أولا، إن معاناة تلك المناطق تدل على تزايد التناقض القائم بين احتياجات السكان المتأثرين والموارد المتوافرة لتلبيتها. ثانيا، إن احتياجات إعادة الإعمار وإعادة التأهيل تدل على ضرورة تحسين التنسيق في عملية الانتقال من مرحلة الإغاثة الى مرحلة إعادة التأهيل. وثالثا، إن المشاكل القائمة في تلك البلدان المنكوبة بالحرب أوضحت أن الاجراءات الإنسانية لا يمكن تنفيذها في فراغ، لأنها لا تؤدي إلا الى التخفيف من أعراض المشكلة؛ ولا يمكن معالجة المسببات الرئيسية لهذه المشكلة إلا عبر اجراءات سياسية مستدامة يتخذها المجتمع الدولي، لذلك يجب العمل على تنسيق الجهود الإنسانية والسياسية عن طريق اجراءات دعم متبادل.

(السيد بيترز)

١٣ - وذكر أن التنسيق من أعلى الى أسفل لم يلق دوام النجاح، إلا أنه يمكن تطبيقه حيث تتوضح أهداف واقعية ومتفق عليها وواضحة وحيث يتم تكييف هياكل التنسيق مع احتياجات حالات معينة. ولقد اتخذ مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عددا من المبادرات من أجل تعزيز تنسيق جهوده مع المنظمات الإنمائية والاقليمية، وغيرها من المنظمات الإنسانية ومبادرات الأمم المتحدة السياسية وحفظ السلم، والمنظمات غير الحكومية والحكومات المعنية. وأوضح أن عملية المؤتمر الدولي بشأن لاجئي وسط أمريكا التي تتولى ادارتها وحدة دعم مشتركة بين مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تمثل نموذجا عمليا لكيفية تنفيذ تنسيق عملية الانتقال من الإغاثة الى التنمية. ففي شهر أيار/مايو ١٩٩٣ اضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بقيادة البرنامج لأن التركيز قد تحول من إعادة التوطين والإغاثة الى إعادة الادماج والتنمية، مما سمح لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي بخفض أنشطته. وفي الاطار نفسه، فإن الاتفاق بين مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي يمثل نموذجا ناجحا يمكن أن يحتذى مع وكالات أخرى. اذ أنه حدد الأشكال والبارامترات الخاصة بتسليم الأغذية في حالات اللاجئين، وحدد المسؤوليات التنفيذية النسبية، بغية تفادي الازدواجية وضمان التكامل، ولكنه يخضع لتنقيح دوري بحسب تغير الظروف. ففي يوغوسلافيا السابقة حيث يعتبر مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين الوكالة الرائدة فإن التنسيق قد عزز الى حد كبير التكامل فيما بين الجهود الإنسانية والجهود السياسية.

١٤ - واختتم بيانه قائلا إن التنسيق نجح حيث تم تخطيط كل من الأدوار بصورة واضحة من أجل ضمان التكامل والاستفادة من الايجابيات المقارنة. وتكمن الأولوية الثابتة لدى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي في تعزيز روابطه مع الشركاء وفي البحث عن شركاء جدد عبر جهد منسق إنساني دولي. وبهذا المعنى فإن التنسيق والشراكة هما أكثر من مفهومين مجردين؛ إنهما هدف يومي.

١٥ - السيدة ارستنبيكوفا (كازاخستان): قالت إن الكوارث الجسيمة التي حدثت في مختلف أنحاء العالم خلال السنوات الأولى من العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية قد أظهرت أن الكوارث الطبيعية ما زالت تشكل خطرا رئيسيا على الحياة والممتلكات البشرية، وإن وفد بلادها يشجع المجتمع الدولي على التعجيل في تنفيذ أهداف العقد عبر تحسين التنسيق والآليات.

١٦ - وأعربت عن ترحيب وفد بلادها بالجهود التي تبذلها ادارة الشؤون الإنسانية من أجل تعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة بغرض ضمان وضع نهج شامل للحد من الكوارث الطبيعية. وذكرت أنه ينبغي مواصلة هذا التنسيق من أجل الإفادة من خبرات هيئات ووكالات الأمم المتحدة مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز الأمم المتحدة

(السيدة ارستنبيكوفا، كازاخستان)

للمستوطنات البشرية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الصحة العالمية ولا سيما في توفير المساعدات التدريبية والتقنية للبلدان المعرضة للكوارث.

١٧ - وذكرت أن كازاخستان وآسيا الوسطى بشكل عام تشكلان منطقة واسعة معرضة للكوارث لم يتم للأسف ادراجها ادراجا تاما في اطار أعمال العقد. وأوضحت أن كازاخستان هي تاسع أكبر بلد في العالم وأن تنوع بيئتها الطبيعية وهيكلها الصناعي الواسع جعلاها تتأثر كثيرا بالكوارث الطبيعية والتكنولوجية على السواء. فالزلازل الأرضية التي تبلغ ٧,٩ درجات على مقياس ريختر تحدث في المناطق الجبلية وكذلك تحدث تدفقات طينية وانهيارات ثلجية وصخرية وأرضية، بينما تتأثر مناطق أخرى بالفيضانات المائية. وفي شهري نيسان/ابريل وأيار/مايو من عام ١٩٩٣ حدثت فيضانات خطيرة في غربي كازاخستان أسفرت عن خسائر جسيمة في الأرواح وعن خسائر مادية ضخمة. وأعلنت أن وفد بلادها يود الاعراب عن امتنان حكومة كازاخستان وشعبها لما قدمته الأمم المتحدة وحكومات اليابان وايطاليا وسويسرا والمملكة المتحدة ولكسمبرغ من مساعدات بشأن إغاثة ضحايا الفيضانات.

١٨ - وأضافت قائلة إن المجتمع الدولي يعلم بالفعل الكوارث الناجمة من صنع الإنسان التي تصيب بحر الأورال وفي موقع سيمبالاتنسكي للتجارب النووية في كازاخستان. وأعلنت أن وفد بلادها يهيب ببلدان العالم مساعدة كازاخستان على تفادي حصول كارثة بيئية أخرى في منطقة بحر قزوين اذ أن تسارع ارتفاع مستوى المياه في بحر قزوين لا يتسبب في غمر الأراضي المجاورة بالمياه فحسب، إنما يعرض أيضا للخطر التوازن البيئي في المنطقة بكاملها.

١٩ - وذكرت أن كازاخستان قد أنشأت لجنة حكومية معنية بحالات الطوارئ من أجل معالجة المشاكل الناتجة عن الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان. وإن هذه اللجنة تستفيد الى حد كبير من التجارب الدولية وتعزز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف. ويجري العمل الآن على ابرام اتفاقات ثنائية مع الاتحاد الروسي والمانيا وايطاليا.

٢٠ - وفيما يتعلق بأنشطة العقد وبرامجه أعلنت أن الحكومة قد أنشأت لجنة وطنية للعقد يتمثل هدفها الرئيسي في وضع نظام موثوق به للحد من الكوارث الطبيعية ولتعزيز التعاون في هذا الميدان على المستوى الدولي. ونظرا الى أن كثيرا من المدن الرئيسية والمدن الصغيرة وغيرها من المستوطنات في كازاخستان تقع في مناطق زلزالية حيوية، فإن اللجنة الوطنية واللجنة الحكومية لكازاخستان تركزان على تفادي مخاطر الزلازل. ويعتقد الخبراء الكازاخ أنه ينبغي وضع نهج شامل للحد من مخاطر حدوث الزلازل يتضمن نظاما للتنبؤ بالزلازل يمكن التعويل عليه، واستخدام تكنولوجيات ومعدات البناء الحديثة وتقوية

(السيدة ارستنبيكوفا، كازاخستان)

الأبنية والهياكل القديمة والهشة المعرضة للدمار وتثقيف السكان بمشاكل الحد من الزلازل. وبغية وضع وتنفيذ نظام من هذا القبيل في كازاخستان وآسيا الوسطى بشكل عام ينبغي أن تلقى الجهود الوطنية المبذولة في هذا السبيل دعما دوليا قويا.

٢١ - وأوضحت أن وفد بلادها يقترح أن تنشئ الأمم المتحدة مركزا خاصا بعلم الزلازل وبتكنولوجيات البناء ضد الزلازل في كازاخستان يكون مقره الدائم في مدينة آلما آتا، ويعمل بوصفه القاعدة الأساسية العلمية والتقنية للمركز.

٢٢ - وأعلنت أن كازاخستان تؤيد المشروع المشترك بين الأقاليم بشأن الحد من التأثر بالكوارث الطبيعية والتكنولوجية في مناطق المدن الكبرى التي يتكفل بها البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وهي تدعوهم الى اختيار مدينة آلما آتا التي يبلغ عدد سكانها مليون ونصف مليون نسمة والتي تتأثر بالحوادث الطبيعية والتكنولوجية، كحالة لدراساتهم المفصلة. وينبغي معالجة المشاكل المتصلة بالحد من الكوارث الطبيعية والتكنولوجية في كازاخستان ووسط آسيا بشكل عام في اطار أعمال اجتماعات الفريق الاستشاري للبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما ينبغي للمكتب المؤقت للأمم المحدة في آلما آتا أن يتولى معالجة تلك المشاكل.

٢٣ - السيدة كاري (جزر البهاما): تكلمت باسم الدول الاثنتي عشرة للجماعة الكاريبية، فقالت إن العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية يزود المجتمع الدولي ببرنامج عمل من شأنه تقليل الخسائر في الأرواح والخراب الناتج عن الآثار التدميرية للطبيعة، الى أدنى حد ممكن إن لم يكن القضاء عليها. وأضافت أنه ينبغي أن يكون العقد وسيلة لتعزيز نقل المعرفة والتكنولوجيا المناسبة الى تلك المجتمعات الموجودة في عديد من البلدان النامية الأقل قدرة على تخفيف آثار الكوارث الطبيعية. وأوضحت أن من شأن التعاون التقني وبرامج التنمية التي تؤكد على نقل التكنولوجيا، وبناء المؤسسات، وشراء المعدات والمرافق وتركيبها، وتنمية الموارد البشرية، أن تتغلب على العوائق التي تحول دون تحسين عملية الحد من الكوارث.

٢٤ - وقالت إن الجماعة الكاريبية تشيد بالمبادرات التي يتخذها المجتمع الدولي، بما فيه الصندوق الأوروبي للتنمية، وألمانيا وإيطاليا وهولندا، من أجل توفير الاعتمادات اللازمة وبالتحديد المخصصة منها للمشاريع الإرشادية. كما تشيد بالجهود المتضافرة التي يبذلها المجلس الدولي للاتحادات العلمية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية في تنفيذ المشاريع التي من شأنها تحسين أنظمة الإنذار المبكر الخاصة بالأخطار المتصلة بالمناخ. وذكرت أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الإنسانية قد عقدا حلقات عمل

(السيدة كاري، جزر البهاما)

في ١٨ بلدا وقدما مواد للتدريب لما يزيد عن ١٠٠ بلد. وأعربت عن تقدير الجماعة الكاريبية أيضا للمواد التدريبية التي أعدتها اليونسكو للحد من الكوارث للموظفين المدنيين ولموظفي المنظمات غير الحكومية.

٢٥ - وقالت إن مشروع التأهب للكوارث واتقائها في بلدان منطقة البحر الكاريبي الذي ينص في جملة أمور، على تدريب الموظفين، وتوفير المساعدة التقنية، واجراء استطلاعات للمناطق المتأثرة وتحسين أنظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية في المنطقة، قد زاد من قدرة المنطقة على إدارة الكوارث. وذكرت أنه عقب الانتهاء من ذلك المشروع، اتخذ خطوات لإنشاء جهاز إقليمي دائم من أجل الاستجابة تلقائيا وفوريا وبصورة منسقة للكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الإنسانية؛ وبدأت الوكالة الكاريبية للاستجابة الطارئة في حالات الكوارث عملها في أيلول/سبتمبر عام ١٩٩١. وسيشمل أحد المجالات التي سيركز عليها برنامج عمل الوكالة للفترة ١٩٩٣-١٩٩٦ وضع استراتيجيات للتخفيف من الكوارث والحؤول دونها في المناطق الكاريبية دون الإقليمية.

٢٦ - وأضافت أنه يجب تيسير تنفيذ أنشطة العقد من خلال موارد من خارج الميزانية. ويمكن توفير حل لمشكلة التمويل عن طريق المؤسسات المالية، والشركات العامة والخاصة، والمنشآت الصناعية، والمؤسسات وغيرها من المنظمات غير الحكومية. ويتوجب بذل كل جهد ممكن لإيلاء تمويل العقد الأولوية. وفي هذا الصدد، تتطلع الجماعة الكاريبية الى المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية، الذي يتعين عليه تشجيع تبادل الأفكار والخبرات وتعزيز الاستراتيجيات الخاصة للتأهب للكوارث وتخفيفها وتحقيق الإنعاش بعدها.

٢٧ - وأعلنت أنه تم الاقرار بالصلة القائمة بين منع الكوارث الطبيعية والتنمية المستدامة، وتم إدراج ذلك في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، وأعربت عن ترحيب بلدان الجماعة الكاريبية باعتبار برامج تخفيف الكوارث جزء لا يتجزأ من النتائج المتوقع أن يتمخض عنها المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي سيعقد في بربادوس في أيار/مايو ١٩٩٤. وينبغي أن يتضمن ذلك اجراءات محددة على الصعيد الاقليمي والوطني والدولي من أجل مساعدة الدول الصغيرة المعرضة للكوارث على التأهب لها والتخفيف منها والاستجابة لها وتحقيق الإنعاش بعدها.

٢٨ - وأعربت عن تأييد الجماعة الكاريبية للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل زيادة المساعدات الاقتصادية الخاصة ومساعدات الاغاثة في حالات الكوارث ومن أجل ربط المساعدة الاقتصادية الخاصة ومساعدات الاغاثة في حالات الكوارث بالتخطيط التنموي في البلدان المتأثرة بالكوارث. واختتمت بيانها

(السيدة كاري، جزر البهاما)

قائلة إنه من الضرورة بمكان التركيز على تعزيز قدرات البلدان النامية في مجال تخفيف الكوارث الطبيعية ومنعها، مما يمكنها من تقليل الأضرار التي تلحق بالحياة وبالممتلكات إلى حد أدنى.

٢٩ - السيد اندميكاييل (الوكالة الدولية للطاقة الذرية): قال إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد اضطلعت بتنفيذ مشروع رئيسي بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، وذلك سعيا منها للتخفيف من العواقب الإشعاعية لكارثة تشرنوبيل فأعطيت الماشية في المناطق التي تضررت بالسقاطة المشعة من الحادث مركبا يدعى براشن بلو Prussian blue، من شأنه أن يخفف بصورة جذرية وسليمة مادة التلوث سيزيوم ١٣٧ التي تصيب اللحوم والحليب ويستند هذا المشروع إلى التوصيات التي قدمها مشروع تشرنوبيل الدولي لعام ١٩٩٠، الذي نظمته الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالاشتراك مع لجنة الاتحادات الأوروبية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، ولجنة الأمم المتحدة المعنية بآثار الاشعاع الذري، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

٣٠ - وتأكيدا لظاهرة التلوث البيئي التي حدثت في المنطقة، انتهى مشروع تشرنوبيل الدولي الى أن الجرعات المشعة الطويلة الأمد التي تمثلها لأشخاص الذين مازالوا يعيشون في المنطقة الملوثة، هي أقل مما قدرت أصلا، وهي تتساوى حجما مع الجرعات المتأتية من الاشعاع الطبيعي الأساسي في بعض مناطق العالم. وذكر أن التحقيق لم يعثر على أي أمراض ذات صلة بالإشعاع لدى عامة السكان، وإن لم ينف احتمال تزايد الأمراض لدى مجموعات قليلة ممن هم عرضة لمخاطره.

٣١ - وأشار الى أن المشروع قدم كذلك بضع توصيات لكي يتخذ المجتمع الدولي مزيدا من الاجراءات في هذا الصدد فاقترح المشروع أولا المباشرة في تنفيذ برامج من أجل تخفيف الآثار النفسية للحادث. وبينما أن منظمة الصحة العالمية وغيرها من المنظمات التي تتناول الجوانب الصحية للحادث قد أقرت بأهمية هذه البرامج، إلا أن نقص الاعتمادات قد حد من إسهام الوكالات الدولية فيها. وشدد المشروع، ثانيا، على أهمية تنفيذ برامج ترمي الى التصدي للمسائل الهامة المتصلة بالصحة العامة في المناطق المتأثرة غير المتعلقة بالحادث.

٣٢ - وأوضح أن التوصية الثالثة تتمثل في تغطية بعض المجموعات الشديدة التأثر بالإشعاع مثل الأطفال الذين تمثلت غددهم الدرقية جرعات كبيرة من الاشعاع ببرامج محددة من الرعاية الصحية تستند إلى احتمال تعرضهم للمخاطر. ولقد تعززت هذه الحقيقة من خلال التقارير الواردة عن تزايد عدد الأطفال الذين يعانون من سرطان الغدة الدرقية في المناطق الملوثة بالاشعاع في أوكرانيا وبيلاروس. وذكر أنه من الضرورة بمكان بغية تحديد أسباب هذه الزيادة، عدم الاقتصار على دراسة تأثير مختلف نظائر اليود

(السيد اندميكاييل)

التي تم تنشقها فحسب، ولكن أيضا دراسة كميات اليود غير الاشعاعية الوقائية المعطاة بالإضافة إلى المشاكل المستوطنة الناجمة عن نقص اليود. وقال إن من شأن التوصل الى تقدير معقول لجرعات الاشعاع التي امتصتها الغدة الدرقية لدى السكان والأفراد المتأثرين، إلى جانب دراسة متماسكة لعلم الأمراض السارية أن يمكن من تقدير عدد الحالات المتوقعة. ولكن ليس من شأن اجراء دراسات من هذا النوع أن يكون سهلا ولا رخيصا، ولا بد، في هذا الصدد، من ضمان قيام تعاون وثيق فيما بين المشاريع ذات الصلة بالصحة.

٣٣ - وقال إن التوصية الرابعة تكمن في وجوب تركيز الدراسات الخاصة بالأمراض السارية على إجراء دراسات لمجموعات محتملة من فئات سكانية منتقاة ذات التأثر الشديد بالإشعاع. ويجب، في هذا الصدد تحسين عملية تجميع البيانات الاحصائية وأنظمة التسجيل التي يستخدمها العلماء المحليون. كما ينبغي بالاضافة إلى ذلك اعتماد المعايير والطرائق المقبولة دوليا. وبالرغم من بعض التقدم الذي أحرز في هذا المجال، فما زالت هذه التوصية محدودة بسبب عدم كفاية الموارد.

٣٤ - وأوضح أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية يهمها أن تستند الاجراءات المتخذة من أجل التخفيف من عواقب حادثة تشرنوبيل إلى الدراسات العلمية. وأنه، نظرا لنقص الموارد، ينبغي تحديد الأولويات وفقا لمعايير موضوعية. وأعلن، في ختام بيانه، أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تؤيد كل التأييد فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التي يشكل عملها جزءا لا يتجزأ من الجهد الواسع الرامي الى تنسيق برامج المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة للبلدان التي تمر في حالة انتقال.

٣٥ - السيد نوبيلو (كرواتيا): قال إن بعد مضي عام على اتخاذ الجمعية العامة القرار ١٦٦/٤٧ بشأن التعاون والمساعدة الدوليين للتخفيف من حدة آثار الحرب في كرواتيا وتيسير إنعاشها، ما زال النزاع القائم في يوغوسلافيا السابقة يعيق عملية إعادة التأهيل الاقتصادي. وأعرب عن امتنان كرواتيا البالغ للمساعدات الإنسانية الكبيرة التي يتبرع بها المجتمع الدولي؛ إلا أن هذه المساعدات لم تستخدم من أجل إعادة بناء البلاد وتنميتها، لأن ضخامة احتياجات البوسنة والهرسك قد أجبرت المجتمع الدولي على إعادة توزيع موارده. ونتيجة لذلك، توجه القسم الأكبر من المساعدات غير الإنسانية الى كرواتيا عبر برامج إنسانية شتى، قامت بتنسيقها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٣٦ - أما فيما يتعلق بالأنشطة المضطلع بها بموجب النداء الموحد المشترك بين الوكالات، أن من سوء الطالع أن عددا ضئيلا من المشاريع توجه نحو تلبية احتياجات إعادة البناء الطويلة الأمد للبلاد. وبالإضافة الى ذلك، فإن عديدا من المشاريع الضيقة النطاق التي بوشر بتنفيذها بموجب النداء المشترك بين الوكالات لم يحرز إلا نجاحا محدودا بسبب الوضع العسكري المعقد وانعدام التنسيق الوثيق مع السلطات الكرواتية.

(السيد نوبيلو، كرواتيا)

٣٧ - وفيما يتعلق بموضوع الجهود الإنسانية، قال إن توزيع الموارد المخصصة في إطار الحصة التي حددها النداء المشترك بين الوكالات من أجل الشؤون الإنسانية، ينبغي أن يراعي فوارق الأوضاع الإنسانية السائدة في أراضي يوغوسلافيا السابقة. وذكر أن هذه الفوارق تستلزم في حالة كرواتيا تحويل التركيز من الإغاثة الإنسانية القصيرة الأمد الى البرامج الخاصة بالإنعاش وإعادة التأهيل الاقتصاديين لفترة ما بعد الحرب. وفي هذا الصدد، لاحظ بأسف أن تمثيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة لم يكن كافيا في المؤتمر المعني بإعادة بناء الاقتصاد الكرواتي وتنميته الذي عقد في زغرب في أيار/مايو ١٩٩٣. وقال إن رئيس وزراء كرواتيا قد أشار في المؤتمر الى أن كرواتيا تدرك صعوبة بذل أي جهد كبير لإعادة بناء البلاد عن طريق الأسواق الدولية الرئيسية في ظل الظروف الراهنة؛ ونتيجة لذلك، تبقى الإعانات وغيرها من أشكال التعاون التقني الدولي المورد الرئيسي للبلاد في مجال المساعدات الطويلة الأمد.

٣٨ - وأوضح أن كرواتيا تعترف تماما بالوضع المعقد الذي يتوجب فيه تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦٦/٤٧؛ بيد أنه أعرب عن اعتقاده بأنه رغم الظروف الشاقة السائدة في بلاده، كان بالإمكان بذل المزيد. وبناء على ذلك، فإن كرواتيا تحث المجتمع الدولي على استنباط إمكانيات أخرى لتوفير دعم طويل الأمد لكرواتيا. وقال إن كرواتيا تتطلع في هذا الإطار، الى الشروع في تنفيذ برنامجها القطري الأول الذي تولاه برنامج الأمم المتحدة الانمائي في عام ١٩٩٤. وأعرب في ختام بيانه عن تأييده اتخاذ قرار لمتابعة قرار الجمعية العامة ١٦٦/٤٧.

٣٩ - السيد كالوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): قال إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يستجيب استجابة حقيقية للطلبات الخاصة بتقديم المساعدة الى أنغولا وكرواتيا والسلفادور ورواندا وليبريا والصومال والسودان وأفغانستان وكذلك الى الدول المتضررة من تنفيذ الجزاءات الاقتصادية المفروضة ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). وأعرب عن تأييد وفد بلاده للجهود المبذولة من أجل تعزيز التعاون والتنسيق الدوليين في معالجة عواقب كارثة تشيرنوبيل، بالاضافة الى الجهود المبذولة من أجل التعجيل في تقدم الأعمال التحضيرية الخاصة بالمؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية الذي سيعقد في أيار/مايو ١٩٩٤.

٤٠ - وقال إن بلده يعاني من مشاق اقتصادية جسيمة نتيجة لنظام الجزاءات الذي فرضه مجلس الأمن على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). وأوضح إنه إذا لم يتم تزويد بلده بمساعدة من جانب المجتمع الدولي فإن حكومته ستواجه، عما قريب، وضعا لا يمكن احتماله. وفي حين أن المجتمع الدولي أبدى تعاطفا شديدا مع مشاكل بلده، إلا أنه لم يقدم له أي مساعدة ملموسة. وفي هذا الإطار،

(السيد كالوفسكي، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

تعرب مقدونيا عن تقديرها للالتزام الشخصي والجهود الشخصية التي بذلها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، من أجل جمع مساعدات إنسانية اضافية وتقديمها حيث تقتضي الضرورة.

٤١ - وأضاف أنه نظرا لاتساع نطاق المشاكل التي تواجهها الدول المجاورة نتيجة للجزاءات، وبما أنه لا يمكن لعدد ضئيل من الدول أن تكون أعضاء في مجلس الأمن، فإنه يترتب على هذا المجلس أن يبقى على علم بجميع القرارات المتصلة بالجزاءات. وعلاوة على ذلك، آن الأوان لتنفيذ المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة. ومن أجل تحقيق ذلك، فإنه من الضرورة بمكان ضمان اشتراك الدول التي من المرجح أن تكون الأكثر تأثرا بالمقررات التي سيتخذها المجلس في عملية صنع القرارات.

٤٢ - السيد خندوجي (اوكرانيا): قال إنه في حين أن الجزاءات الاقتصادية قد أثبتت أنها من الناحية السياسية، فعالة وقابلة للتطبيق، إلا أنه لم تول عواقبها انتباها كافيا. وأن تلك العواقب تشمل خسارة الأسواق، وقطع العلاقات مع شركاء تجاريين قديمي العهد، وتوقف برامج النقل في الدانوب، وتكاليف إضافية على حكومات الدول المجاورة فيما يختص بفرض نظام الجزاءات ورصده، وفيما خص أوكرانيا فإن تكاليف الامتثال لنظام الجزاءات ستبلغ ٤ بلايين دولار بحلول نهاية عام ١٩٩٣.

٤٣ - وأضاف أنه حتى الآن لم تنفذ التوصيات التي تقدمت بها لجنة مجلس الأمن عملا بالقرار ٧٢٤ (١٩٩١) بشأن يوغوسلافيا. كما أن الدول التي تتحمل مسؤولية خاصة، بموجب الميثاق في شؤون حفظ السلم والأمن الدوليين، لم تظهر تفهما كافيا للمشاكل الاقتصادية التي تواجهها دول اطراف ثالثة. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الأخيرة كلما أثارت مسألة وضع آلية من أجل تنفيذ المادة ٥٠ من الميثاق، تعمد الدول الأعضاء في مجلس الأمن الى تأخير النظر في هذه المسألة متذرعة بمختلف الحجج، وربما يكون من المجدي، في هذا الصدد، النظر في إنشاء صندوق خاص تابع للأمم المتحدة، من أجل تعويض دول أطراف ثالثة عن الاختلال المعيشي الذي يسببه التقيد الصارم بنظام الجزاءات.

٤٤ - وأوضح أن المنظمة قد وضعت مجموعة ثابتة من المفاهيم والاقتراحات لإيجاد حل للمشكلة الشديدة التعقيد والحساسية للعواقب التي تسببها الجزاءات للدول الأطراف الثالثة. وبهذا الصدد استرعى الانتباه الى تقرير الأمين العام بشأن الموضوع (A/48/573)، والى قرار الجمعية العامة A/47/120 وإلى التوصيات ذات الصلة التي تقدمت بها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٢٤ (١٩٩١).

(السيد خندوجي، أوكرانيا)

٤٥ - وفي ختام بيانه أعرب عن اعتقاد اوكرانيا بأن مشروع القرار الذي سيقدم بشأن هذا الموضوع يظهر بصورة وافية الفرص الموجودة من أجل إيجاد حل للمسألة في اطار الأمم المتحدة.

٤٦ - السيد كاتارينو (البرتغال): قال انه لا يمكن تغيير الحالة الاقتصادية والاجتماعية المأساوية في أنغولا إلا بوضع حد للصراع القائم في ذلك البلد عن طريق تسوية سياسية في إطار اتفاقات السلم الموقعة في لشبونة في عام ١٩٩١. فاذا أمكن التوصل الى حل سياسي واستئناف عملية السلام، فإن الظروف اللازمة للتعمير والانعاش الاقتصادي في أنغولا ستعود الى الوجود. وبغية تقريب تلك اللحظة يجب على المجتمع الدولي أن يظهر التزامه بالسلم والتنمية في أنغولا من خلال استمراره في تقديم المساعدة المادية والتقنية والمالية. والبرتغال، من ناحيتها، تقوم بكل ما في قدرتها من أجل التوصل الى تسوية سلمية. وبالاضافة الى تقديم الدعم السياسي والدبلوماسي لعملية السلم، تسهم بلاده في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من خلال برامجه التعاونية لتقديم المساعدة الانسانية والاقتصادية الى أنغولا.

٤٧ - السيد رايشيف (بلغاريا): قال إن التطبيق الصارم للجزاءات الاقتصادية والتجارية على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) من جانب مجلس الأمن، يثقل كاهل دول المنطقة بعبء لا يحتمل ويعيق تنميتها الاقتصادية.

٤٨ - وأضاف أنه في حالة بلغاريا، كان للحظر أثر شديد الخطورة، إذ أنه عطل عمليات النقل على طول الطرق المباشرة المؤدية الى الأسواق في أوروبا الوسطى والغربية والطرق البديلة، مما رفع من تكاليف الصادرات البلغارية. وقدرت خسائر بلغاريا في عام ١٩٩٢ بحوالي ٩٤٣,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن الجزاءات قد أثرت بالغ التأثير على تنمية القطاع الخاص، وبالتالي أضعفت الى حد كبير الاصلاحات الاقتصادية الجارية. وإن آثار العوامل المذكورة أعلاه مجتمعة في وسط أزمة اقتصادية معممة تشكل تهديدا للديمقراطية والاستقرار الاجتماعي في بلغاريا. وتدعو بلغاريا مرة أخرى المجتمع الدولي الى إظهار دعمه وتفهمه. وأعرب عن اعتقاده بأن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية أخلاقية وسياسية وقانونية للتعاون على ضمان أن تلقى مشاكل الدول المتضررة من تطبيق الجزاءات التجارية والاقتصادية صدى متعاطفا وأن مساعدة حقيقية تقدم اليها. وطبقا لذلك، فإن بلغاريا الى جانب عدد من الدول المهتمة الأخرى ستقدم مشروع قرار بهذا الشأن.

٤٩ - السيد الجراح (الامارات العربية المتحدة): أشار الى البند ١٠٠ من جدول الأعمال، وقال إن وفد بلاده يقدر الدور الانساني الذي تؤديه الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التابعة لها في مختلف أنحاء العالم.

(السيد الجراح، الامارات العربيـــة المتحـــدة)

وأشار الى أن بلاده قدمت مساعدة مالية ومعنوية الى الصومال منذ بدء الأزمة هناك، وأهابت بأطراف النزاع العودة الى طاولة المفاوضات بغرض إعادة السلم والاستقرار وإعادة بناء الهياكل الأساسية للبلاد.

٥٠ - وذكر أن بلاده قدمت إعانات نقدية ومساعدات طارئة الى البوسنة حيث يعاني سكانها المسلمون أشد المعاناة على أيدي صربيا والجبل الأسود والصرب والكروات البوسنيين. وأشار الى أن بلده موقن بأن الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمجتمع الدولي سيعالجون تلك المسألة على أساس ميثاق الأمم المتحدة من أجل إعادة السلم والاستقرار.

٥١ - وذكر أن الامارات العربية المتحدة تحث المجتمع الدولي على تقديم المساعدة من أجل إعادة إعمار لبنان، وشدد كذلك على أهمية الدور المتواصل الذي تؤديه الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في تقديم المساعدات الانسانية الى أفغانستان.

٥٢ - السيدة جوبلنغ (برنامج الأغذية العالمي): قالت إن برنامج الأغذية العالمي يستجيب حاليا لعدد متزايد من حالات الطوارئ في العالم أجمع، وانه في عام ١٩٩٢ قد وزع أكثر من ثلاثة ملايين طن من مساعدات الأغذية على اللاجئين والمشردين. وذكرت أنه لما كانت الأغذية عنصرا واحدا فقط في جهود الاغاثة، فإن برنامج الأغذية العالمي يتعاون بصورة وثيقة مع غيره من المنظمات في أعمال الانعاش في أفغانستان وأنغولا وليبريا والسلفادور وفي مواجهة حالات الطواري في رواندا والصومال والسودان.

٥٣ - وأضافت أن إنشاء ادارة الشؤون الانسانية يشكل علامة فارقة هامة بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة، وأن الادارة قد قامت بالفعل بدور حاسم في الجهود المعقدة للاغاثة في حالات الطوارئ، حيث عملت بصفتها واسطة تيسير في حالات الطوارئ حيث تكون مسائل حفظ السلم وصنع السلم والمسائل الانسانية مترابطة ترابطا لا فكاك له. وذكرت أن دور الادارة يتمثل في التنسيق، في حين تضطلع الوكالات بالعمليات الميدانية. وأعربت عن ترحيب برنامج الأغذية العالمي بالتركيز الشديد من جانب الادارة على العملية المتسلسلة من الاغاثة الى الانعاش الى التنمية، وأنه يعيد تأكيد التزامه بدعم برامج الوقاية من حالات الطوارئ والعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية.

٥٤ - السيد محمود (لبنان): تحدث عن البند ١٠٠ من جدول الأعمال، فاسترعى الانتباه الى النقاط البارزة في تقرير الأمين العام بشأن المساعدة لاعادة إعمار لبنان وتنميته (A/48/453). وذكر أن التقرير يشير الى خيبـــة الأمل لعدم إحراز تقدم في الانتعاش الاقتصادي، ولاستمرار المشقات الاجتماعية، مما يستلزم تقديـــم

(السيد محمود، لبنان)

مساعدات انسانية للفئات السكانية ذات الدخل المنخفض وغيرها من الفئات الضعيفة. وبالاضافة الى ذلك، فإن استمرار الاحتلال الاسرائيلي يؤثر سلبا على تقدم التعمير في جنوب لبنان.

٥٥ - وأضاف أنه بناء على طلب من الحكومة اللبنانية، نظم الأمين العام بعثة مشتركة بين الوكالات لتقييم الاحتياجات الانسانية الطارئة في جنوب لبنان والبقاع الغربي، وقد صاغت البعثة مشاريع يبلغ مجموعها ٢٩ مليون من دولارات الولايات المتحدة.

٥٦ - وتابع قائلا إن تلك الأنشطة وغيرها التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة في لبنان تؤدي دورا حيويا حافزا في بناء القدرات وفي تنمية الموارد البشرية في قطاعات مختلفة من الاقتصاد. إلا أن المشاريع الطموحة المخططة للبنان تبقى رهينة الظروف السياسية الاقليمية التي تفرض على شعب ذلك البلد ثمنا باهظا. وأعلن أنه في حين أن حكومة بلاده ممتنة للدعم الذي تقدمه بلدان صديقة من منطقة الخليج والاتحاد الأوروبي، إلا أن لبنان عانى على امتداد ١٧ سنة، وهو يأسف، لذلك، للاحجام الذي تبديه دول مانحة عن دعم القيام بجهود قوية من أجل إعادة إنعاش الاقتصاد اللبناني.

٥٧ - السيد دوبتشك (سلوفاكيا): تحدث عن البند ١٦٩ من جدول الأعمال، وقال إنه في حين أن الجمهورية السلوفاكية تمتثل تماما لجميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، فإن الجزاءات نادرا ما يقتصر تأثيرها على المخالفين وحدهم. وحسبما أعلن الأمين العام في "برنامج للسلم"، فإن الدول التي تواجه مشاكل اقتصادية خاصة ينبغي أن تتاح أمامها أيضا إمكانية واقعية لمعالجة مشاكلها. وإن الجمهورية السلوفاكية بعد ان استنفدت الامكانيات المتاحة في إطار المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة، تعد بين الدول التي لا تزال تعاني أضرارا فادحة من جراء الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا السابقة.

٥٨ - وذكر أن سلوفاكيا قد حافظت على روابط تجارية وثيقة على امتداد سنوات عدة مع يوغوسلافيا، وأن فرض الجزاءات قد أنقص الى السدس مجموع الأموال الدائرة بين ذينك البلدين. وبالاضافة الى ذلك، فإن تحويل الانتاج العسكري الذي بدأ في عام ١٩٩٠ أثر بالغ الأثر على الاقتصاد في سلوفاكيا ونتج عنه بطالة واسعة النطاق. وما زال الاقتصاد السلوفاكي يعتمد بقوة على الصناعات الثقيلة، التي تتطلب وسائل خاصة للنقل مثل تلك التي يؤمنها نهر الدانوب. وإن نظام الجزاءات قد أغلق بالفعل ذلك الممر المائي وترك أثرا سلبيا واضحا على جميع الدول الواقعة على ضفافه. وإن حالات التأخير الناجمة عن اجراءات أخذ الاذن ينتج عنها خسائر اقتصادية اضافية وأدت بعديد من الشركات الى أن تصبح على شفير الافلاس.

٥٩ - وذكر أنه بالإضافة إلى ذلك، ثمة أثر متسلسل تسبب في تدمير فروع من الاقتصاد بكاملها مما أسفر عن خسائر مجموعها ٢٤٦ مليون من دولارات الولايات المتحدة، معزوة بشكل مباشر أو غير مباشر إلى نظام الجزاءات. ومما زاد الحالة سوءا ما تفرضه السلطات اليوغوسلافية وسلطات ما يدعى بجمهورية

(السيد دوبتشك، سلوفاكيا)

سربيسكاكراينيا بشكل غير قانوني من الضرائب الجزائية على المراكب التي تمر عبر تلك الأراضي. وأخيرا فإن شركات الشحن التي تعمل في نهر الدانوب لا تعمل إلا بجزء فقط من قدرتها مما يستتبع خسائر في العائدات وآلاف الوظائف.

٦٠ - واسترسل قائلا إن ثمة ضرورة قصوى لاتخاذ إجراءات فعالة من أجل تخفيف الآثار السلبية الخطيرة لهذه الجزاءات، وإلا فإن مصداقية مجلس الأمن والأمم المتحدة نفسها سوف تنهار. وبناء على ذلك، فإن وفد بلاده يرحب بتقرير الأمين العام بشأن تقديم المساعدة الاقتصادية الى الدول المتضررة من تنفيذ قرارات مجلس الأمن (A/48/573) وأثنى على إنشاء الفريق العامل غير الرسمي المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة، وأعرب عن تأييده التام لمشروع القرار الخاص بهذه المسألة.

٦١ - السيد ميهاي (رومانيا): تحدث عن البند ١٦٩ من جدول الأعمال وقال إن رومانيا ربما تكون أكثر البلاد تضررا في المنطقة إذ أن رومانيا لكونها دولة مجاورة وشريكا تجاريا رئيسيا لجمهورية يوغسلافيا السابقة تواجه الآن بطالة متفشية، وإغلاق العديد من الشركات، وآثار اجتماعية بعيدة المدى تفتقد الحكومة الوسيلة لمعالجتها.

٦٢ - وذكر أنه بالإضافة إلى تلك الآثار الأكثر وضوحا توجد مشاكل متزايدة ناجمة عن تعطيل طرق المواصلات الرسمية. وذكر أن حركة المرور العادية في نهر الدانوب قد اختفت تقريبا، وتركت آثارا اقتصادية واجتماعية جسيمة لجميع البلدان الواقعة على ضفافه. وأعلن إصراره على أن التقارير الصحفية الأخيرة عن وقوع انتهاكات من جانب رومانيا لنظام الجزاءات لا أساس لها البتة من الصحة، وأعاد تأكيد تصميم حكومته على الامتثال لهذا النظام. وفي الوقت نفسه ناشد الدول الأعضاء تقديم المساعدة إلى البلدان المتضررة من الجزاءات، نظرا لأنه ينبغي أن يسير التقيد الصارم بنظام الجزاءات أن يسير جنبا الى جنب مع الدعم الكافي لبلدان ثالثة متأثرة.

٦٣ - السيدة كيكسيكيس (هنغاريا): تحدثت عن البند ١٠٣ من جدول الأعمال، وقالت إن وفد بلادها يشاطر الآراء المعرب عنها في تقرير الأمين العام بشأن هذا البند (A/48/534). وأهابت بالمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة من أجل تيسيير عودة اللاجئين والمشردين في الداخل. وذكرت أن هناك ما يربو على ٤٠ ٠٠٠ لاجئ من جمهورية يوغوسلافيا السابقة وكرواتيا في هنغاريا، وأن ما من شيء يمكن أن يحقق عودتهم إلا المساعدة الدولية الفعالة والحلول السياسية.

٦٤ - وأخيرا شددت على الصلة الحيوية القائمة بين الانتعاش الاقتصادي والعلاقات الدولية السلمية، وقالت إن وقف النزاع المسلح في كرواتيا يمثل شرطا مسبقا أساسيا لانتعاش ذلك البلد.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠